مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٩) العدد (٣) ٢٠٢٥
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (9) No. (3) 2025

العلاقة المعنويّة بين المسند والمسند إليه في الجملة العربيّة

رنيم أيمن جبور*

(تاريخ الإيداع ٣٠/١٠ /٢٠٢٤. قُبِل للنشر في ١٥/٥ /٢٠٢٥)

□ ملخّص □

إنّ الدراسات اللغويّة قد اتّخذت من الجملة منطلقاً لها في دراسة النص، للكشف عن شبكة العلاقات اللغويّة داخل التركيب، بغية الاستثمار الأمثل لإمكانيات اللغة في تحقيق التواصل اللغوي ، وتفجير طاقات التراكيب التعبيريّة، فكان موضوع بحثي هو دراسة العلاقة المعنويّة بين المسند والمسند إليه في الجملة العربيّة.

فالإسناد يمثّل ركيزة مهمّة من ركائز النحو العربي، فهو عماد البناء الذي تقوم عليه الجملة العربية، وهو مفهوم معنوي، يتبدّى في لفظين هما المسند والمسند إليه.

فقد حاول البحث دراسة معنى الجملة العربية عند النحاة القدماء والمحدثين وبيان الفرق بينهما وتوضيح أنواعها، وتوضيح معنى الإسناد عند النحاة القدماء والمحدثين والبلاغيين وأهميته، وكما سلّط الضوء على حقيقة الإسناد وأنواعه، مبيّناً معنى المسند والمسند إليه والروابط والقرائن بينهما، وسبب تسميتهما، ودراسة المعاني التي يؤديها كل منهما ضمن الجملة العربية.

الكلمات المفتاحية: الإسناد، المسند، المسند إليه، الجملة العربيّة.

*طالبة حاصلة على شهادة الماجستير في قسم اللغّة العربيّة ، اختصاص لغويات (النحو والصرف)، جامعة طرطوس، طرطوس ، سورية .

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٩) العدد (٣) ٢٠٢٥
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (9) No. (3) 2025

The Moral Relationship Between The Predicate And Its Predicate In The Arabic Sentence

Raneem Ayman Jabbour *

(Received 30/10 /2024. 15 /5/2025)

ABSTRACT

Linguistic Studies have taken the sentence as their starting point in studying the text ,to reveal the network of linguistic relationships the structure in order to make optimal use of the languages potential in achieving linguistic communication and exploding the energies of expressive compositions, this motivated me to study, the topic of my research was to study the moral relationship between the predicate and predicate in the Arabic sentence.

Attribution represents an important pillar of Arabic grammar, as it is the pillar of the structure on which the Arabic sentence is based ,It is amoral concept that appears in two words: the predicate and the predicate.

This research attempted to study the meaning of the Arabic sentence according to ancient and modern grammarians and explain the difference between them ,explaining it's types and the meaning of attribution accoding to ancient grammarians, moderns, and rhetoricians, and its importance ,He also shed light on the reality of attribution and its types ,explaining the meaning of the predicate and the predicate ,the link and clues between them , the season for naming them and their positions, and studying the meanings that each of them carries with in Arabic sentence.

key words :Attribution ,predicate ,its predicate, Arabic sentence.

*Master in the Department of Arabic language ,linguistics competence(grammar and morphology), Tartous University ,tartous , Syria.

المقدّمة :

إنّ الجملة هي الأساس الأوّل الذي يجب أن يعرف في أي لغة من اللغات ، وتعدّ المنطلق الذي يبدأ منه لفهم ما يقال وإيصال ما يريد أن يقوله المتحدث، فالجملة تبنى من الوظائف التي تقوم بها أنواع الكلم من الاسم والفعل والحرف، وبنية الجملة في العربية تقوم على وظيفتين هما الدعامة الأصلية في الجملة، ويقوم مفهوم الجملة على عدة اتجاهات أهمها المفهوم الإسنادي ويشترط هذا الاتجاه ثلاثة عناصر هي : المسند والمسند إليه والإسناد، ولابدّ من تحقق العنصر الأول والثاني لفظياً وإذا لم يذكر أحدهما في الجملة وجب تقديره أمّا العنصر الثالث فإنّه رابطة معنوية بين المسند إليه والمسند ينبغي تمثلها ذهنياً و إلاّ كان الكلام في حكم الأصوات، وليس شرطاً في الاتجاه الإسنادي أن تدل الجملة على معنى تام.

أهداف البحث :

انطلق الدرس النحوي من دراسة الجملة التي حظيت باهتمامٍ كبيرٍ من قبل النحاة العرب، ويهدف البحث إلى الكشف عن معنى الجملة لغةً واصطلاحاً عند النحاة القدماء والمحدثين وبيان الفرق بينهما ، إضافة إلى التعريف بأنواعها وعن حقيقة الإسناد ومعناه لغةً واصطلاحاً عند النحاة القدماء والمحدثين والفرق بينهما وتوضيح أهمية الإسناد عند البلاغيين ودوره في الإفادة وإيضاح المعنى ، وكذلك دراسة المسند والمسند إليه وبيان معناهما والرابط بينهما ودور كل منهما في الجملة العربية والسبب في تسميتهما.

أهميّة البحث :

تتجلّى أهمية البحث في تجلية قرينة الإسناد ، فهي من القرائن المهمة التي درسها اللغويون والبلاغيون على حد سواء، إضافة إلى توضيح المعنى الذي يؤديه الإسناد في الجملة من خلال ركنيه المسند والمسند إليه.

مشكلة البحث: تتجلّى مشكلة البحث في توضيح معنى كل من المسند والمسند إليه في الجملة ، ودراسة المعاني التي يؤديها كل منهما ضمن الجملة، إضافة إلى إبراز أهم الروابط والقرائن بينهما ، وتوضيح علاقة كل منهما في إبراز أهمية ظاهرة الإسناد في الجملة العربيّة.

منهج البحث:

سيعتمد البحث على المنهج الوصفي لأنه المناسب لطبيعة البحث وأهدافه، حيث يقوم الباحث بجمع المادة البحثية واستنباط الأفكار ووصفها وتحليلها .

الدراسات السابقة : لعلّ أبرز من تناول الإسناد الدكتور الدكتور محمود راشد أبيس في بحثه المعنون بـ "الإسناد في الجملة الاسمية عند سيبويه"، وهناك بحث مقدّم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية علم اللغة إعداد الطالب مصطفى إبراهيم أحمد شائق، المشرف د. سعدية موسى عمر بعنوان بـ" ترتيب عناصر الجملة وأثره في الدلالة"، و هناك بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في اللسانيات العربية عنوانه" الرتبة في الجملة الاسمية ودلالتها البلاغية سورة آل عمران نموذجاً"، وكذلك رسالة الماجستير لعلي كنعان بشير إشراف د. طلال يحيى إبراهيم الطوبجي المعنونة بـ "قضايا الإسناد في الجملة العربية.

مفهوم الجملة العربيّة:

1. الجملة لغةً هي:" جماعة كلّ شيء، ويقال: أخذ الشيء جملةً، وباعه جملةً، متجمّعاً لا متفرقاً .

وجاءت الجملة في كتاب الله العزيز بمعنى الجمع :﴿وقَالَ الّذين كفروا لولا نُزّلَ عليهِ القرآنُ جُملةً واحدةً﴾ .

والجملة: "جماعة كلّ شيء بكماله من الحساب وغيرهِ، وأجملتُ له الحسابَ والكلامَ من الجملةِ" .

فالمعنى اللغوي للجملة يعبّر عن مجمل الشيء وجمعه.

2. الجملة اصطلاحاً: "تعرف الجملة(عند البلاغيين والنحويين) بأنّها "كلّ كلام اشتمل على مُسند ومسند إليه" .

لم يعرّف سيبويه(ت١٨٠هـ) الجملة بل تحدّث عنها في أبواب كثيرة منها باب المسند والمسند إليه، والاستقامة في الكلام، والفاعل وغيرها ، فقد قال في باب المسند والمسند إليه:" وهمالا يفنى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدلاً، فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنى عليه، وهو قولك عبدُ الله أخوك: وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبدالله، فلابدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء" .

فقد رأى سيبويه أن المسند و المسند إليه عنصران ضروريان وأساسيان في الجملة لا يستغنى الواحد منها على الآخر.

واستعمل النحاة في القرن الثالث الهجري الجملة بمعنى اصطلاحي مرادف للكلام، ومن أوائل القدماء الذين تناولوا الجملة بالدراسة في اللغة العربيّة وجعلها مرادفة للكلام ، قال ابن جني(ت٣٥٦هـ) :" أما الكلام فكل لفظ مستقلٌّ بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجُمَل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، و صه ومه، ورويد، وحاءِ وعاءِ في الأصوات، وحسّ، ولَبّ، وأفّ، وأوّه، فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام" ، فالكلام قرينٌ للتركيب والإفادة.

وقد قرن الفارسي الجملة بالكلام المستقل، فالكلام إسناد اسم إلى اسم، أو فعل إلى اسم، أو حرف دخل على هذين الإسنادين، ولعله استعمل مصطلحي الكلام والجملة في الإيضاح إذ قال:" فالاسم ما يأتلف مع الاسم، فيكون كلاماً مفيداً، كقولنا: عمرو أخوك، وبشرٌ صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك، كقولنا: كتب عبد الله... ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاماً، كقولنا: إنّ عمراً أخوك، وما بشرٌ صاحبك" ، فالجملة قرينة التركيب والإفادة.

نستنتج أنّ النحويين عرّفوا الإسناد بأنّه ما اجتمع فيه أمران اللفظ والإفادة؛ أو تضمّن كلمتين أو أكثر بإسناد أصلي مقصودٌ لذاته؛ وأقلّ ما يتألّف منه اسمان، أو فعل واسم وهي العناصر التي تفيد معنى يحسن السّكوت عليه؛ بناءً على علاقة الإسناد بين عنصري الاسمين؛ أو بين عنصر الاسم وعنصر الفعل من خلال العلاقة الإسناديّة؛ وهي علاقة نسبة تنشأ بإسناد (المسند إلى المسند إليه)، والإسناد عمليّة ذهنيّة تعمل على ربط(المسند بالمسند إليه)؛ وهذه العلاقة الإسنادية هي محور الكلام.

قال جلال الدين السيوطي :" الحاصل أن الكلام لا يتأتى إلا من اسمين أو من اسم و فعل، فلا يتأتى من فعلين ولا من حرفين ولا من اسم وحرف ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة لأن الإفادة تحصل بالإسناد وهو لا بد من طرفين مسند ومسند إليه" ، فيلاحظ أنّه شرح الكلام بالإسناد الذي يكون في الجملة مكوناً من مسند ومسند إليه؛ أي مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل.

وخلاصة الأمر أنّ النحاة القدماء قرنوا الجملة بالفائدة ، ولكنّ بعضهم لم يفرّق بين الكلام والجملة وجعلها مرادفة للكلام، ومنهم ابن جني إذ قال الكلام كلّ لفظٍ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسمّيه النحويون الجُمل" فالكلام ما

اجتمع فيه اللفظ والإفادة؛ وأقلّ ما يتألف منه اسمان، أو فعل واسم، وهي العناصر التي تفيد معنى يُحسن السّكوت عليه بإسناد المسند إلى المسند إليه وهذه العلاقة الإسناديّة هي محور الكلام.

وقد اهتمّ النحاة المحدثون بالجملة لكنهم لم يفرقوا بين مصطلحي الكلام والجملة، منهم د. مهدي المخزومي الذي قال بأن الجملة هي:" الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به ؛أي صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثمّ هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع" .

أمّا د. عباس حسن جعل الكلام والجملة شيئاً واحداً مستقلاً بقوله: "الجملة ما تركّب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل" ،أمّا د. إبراهيم أنيس فرأى أن الجملة في أقصر صورها تتركب من ألفاظ يرتبها وينظمها المتكلم حتى يصل من خلالها إلى كلام مفيد حيث يقول:" إن الجملة في أقصر صورها هي أقل قدراً من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر، فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلاً: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب: زيد فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة" .

ومن المحدثين د. فاضل السامرائي قال في الجملة: "تتألف من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، وهما عمدتا الكلام ولا يمكن أن تتألف الجملة من غير مسند أو مسند إليه كما يرى النحاة وهما المبتدأ والخبر وما أصله مبتدأ وخبر، والفعل والفاعل ونائبه، ويلحق بالفعل اسم الفعل" .

فالجملة عند المحدثين هي وسيلة للتعبير عما يدور في ذهن المتكلم فتنقلها إلى ذهن السامع وتتركب من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، فلم يختلف المحدثون عن القدماء كثيراً.

وإنّ المعروف والشائع عند جمهور النحاة أن الجملة نوعان اسمية وفعلية، ولكن أضاف ابن هشام قسماً ثالثاً وهو الجملة الظرفية قائلاً:" انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية" ، ولقد ركّز النحاة على صدر الجملة في هذا النوع من التقسيم، ملاحظين مرتبة المسند إليه وطبيعته، فوجدوها تنقسم إلى الأقسام التالية :

أ. الجملة الاسمية: وهي التي أطلق عليها في بداية الأمر تسمية جملة المبتدأ والخبر، و تبتدئ باسم يليه اسم أو فعل أسند إليه مثل: زيد منطلق، أو زيد قام، وتتألف بنيتها من جزأين منفصلين عن بعضهما بحيث يكون المسند إليه مبتدأ، والاسم أو الفعل المسند خبراً .

ب . الجملة الفعلية: أطلق عليها في بداية الأمر أيضاً تسمية جملة الفعل والفاعل، وهي جملة تبتدئ بفعل يليه الاسم المسند إليه مثل: قام زيد، وتتألف بنيتها من جزأين غير منفصلين بعضهما عن البعض هما الفعل وفاعله الذي يليه، إذ لا يميز في هذه الجملة مبتدأ وخبر .

فيلاحظ أن الشائع عند النحاة انحصار الجملة من حيث التسمية في نوعين وهما الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

ج . الجملة الظرفية: وهي الجملة المصدرة بشبه جملة سواء أكان ظرفاً، أم جاراً و مجروراً مثل: أعندك زيد، أو أفي الدار زيد، إذا قدرت زيداً فاعلاً بالظروف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، لأن التقدير عند معظم النحاة (زيد مستقر . أو . استقر عند وزيد مستقر . أو . استقر في الدار).

د . الجملة الشرطية: هي تركيب لغوي يقوم على جملتين: هما جملة الشرط وجملة الجواب، تربطهما أداة الشرط ويتعلق وجود الثانية على وجود الأولى، وتؤلفان جملة واحدة تؤدي فكرة واحدة، كأن الأولى سبب في الثانية فلا يقبلان الانشطار .

ولقد عدّ النحاة الجملة الشرطية نوعاً من الجملة الفعلية ومن هؤلاء ابن هشام حين يقول:" وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية" .

وقد عدّ سيبويه التركيب الشرطي جملة وقعت موقع الخبر إذ قال: "وإذا قلت : أزيدٌ إن تأتِك تضربه، فليس تكون الهاء إلاّ لزيد، ويكون الفعل الآخر جواباً للأول، ويدلك على أنها لا تكون إلا لزيد، أنك لو قلت : أزيدٌ إن تأتك أمَةُ الله تضربها، لم يجز؛ لأنك ابتدأت زيداً، ولابدّ من خبرٍ، ولا يكون ما بعده خبراً له، حتّى يكون فيه ضميره" ، فقد جعل سيبويه جملة الشرط خبراً للمبتدأ واشترط لجملة الخبر الضمير الذي يعود إلى المبتدأ فـ التركيب الإسنادي الجملي يقوم عند سيبويه على الإسناد والاستقلال الدلالي والتكامل العضوي.

والجملة الشرطية لا تكون دائماً من قبيل الجملة الفعلية ، وهذه الجملة في كلتا الحالتين يمكن أن نصنفها بالمركبة تركيباً تلازمياً لما تحويه من علاقات إسنادية متعددة ، ولأن تركيبها متلازم لتلازم قسميها المعروفين، جملة الشرط وجواب الشرط.

مما تقدّم يتضح أن الشائع عند النحاة انحصار الجملة من حيث التسمية في نوعين وهما الجملة الاسمية والجملة الفعلية .

- **معنى الإسناد وأهميته:**

1. **الإسناد لغةً:** جاء في المعجم الوسيط معنى الإسناد بأنه:" سند إليه سنوداً: ركن إليه، واعتمد عليه واتكأ" ، وسند الشيء سنداً جعل له سناداً أو عماداً يستند إليه" ، والسند هو" ما ارتفع من الأرض قبل جبل أو وادٍ، وكلّ شيء أسندت إليه شيئاً فهو مسندٌ، والكلام سندٌ ومسندٌ كقولك: عبدالله رجلٌ صالحٌ فعبد الله سندٌ ورجلٌ صالحٌ مسند إليه"، والإسناد هو: "إضافة الشيء إلى الشيء" ، ولم يخرج معنى الإسناد في مجمل دلالته عن معنى الضمّ والإضافة ، فالمعنى اللغوي للإسناد هو اعتماد الشيء على غيره وانضمامه له وإضافته إليه.

2. **الإسناد اصطلاحاً:** ورد معنى الإسناد في دلالته الاصطلاحية في العديد من التعريفات في التراث النحوي تشير جميعها إلى أهمية الإسناد في العملية الكلامية، إذ لا يتمكن المتكلم من إنشاء جمل مفيدة ما لم تكن متلبسة به، وقدّم الشريف الجرجاني تعريفاً دقيقاً للإسناد جمع فيه بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية فقال: "الإسناد في عرف النحاة: عبارة عن ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي: على وجهٍ يحسن السكوت عليه، والإسناد الخبري : ضمّ كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى، بحيث يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى، أو منفيّ عنه " .

وقد أكّد الكفوي ما ذهب إليه الجرجاني من احتواء الإسناد على معنى الضم لإفادة السّامع فائدة تامّة، ثم ينتقل إلى بيان الفرق بين الإسناد والإخبار، مبيناً أنّ الإسناد يقع على الاستفهام والأمر وغيرهما، وأنّ الإخبار ليس كذلك، بل هو مخصوص بما صحّ أن يقابل التصديق التكذيب، فكل إخبار إسناد، ولا عكس وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى، ألا ترى أن معنى (قُم): أطلب قيامك، وكذلك الاستفهام والنهي ، فالإسناد هو الرابطة المعنوية بين كلمتين هما المسند والمسند إليه غرضها إفادة السامع.

وتتجلى أهمية الإسناد من خلال الربط بين ركني الجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية، فالإسناد يؤدي وظيفة مهمة ضمن الجملة العربية ، فلا يمكننا إنشاء جملة مفيدة من دون وجوده ، فالفعل لا يشكّل جملة لوحده أو معنى مفيداً من دون الفاعل ، والمبتدأ أيضاً كالفعل لا يشكّل جملة لوحده ومعنى من دون الخبر، فالعلاقة المعنوية المفيدة التي يؤديها الإسناد في تكوين جملة مفيدة تؤدي معنى مفيد من خلال إسناد أحد ركني الجملة إلى الآخر، فالرتبة الأصلية للعناصر

الإسنادية في الجملة العربية الاسمية والفعلية هما المسند والمسند إليه فينظر النحاة إلى المسند والمسند إليه على أنهما عماد الجملة ، ولا يمكن أن يكون الإسناد في كلمة واحدة ، ولا من فعلين، أو بين فعل وحرف، أو بين اسم وحرف، أوبين حرفين، لكن الاسمين يكونان كلاماً لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه.

3. سبب تسمية المسند والمسند إليه:

أ. المسند إليه: أطلقت هذه التسمية عند سيبويه على المحكوم عليه والمتحدث عنه ولا يكون إلاّ اسماً، وهو الأصل في المعنى، وعنه يصدر الحدث وعليه، ففي قوله تعالى:﴿ وعدَ اللهُ المنافقين والمنافقات والكفّار نار جهنّم خالدين فيها هي حسبهم ولعنَهُمُ اللهُ ولهمْ عذابٌ مقيمٌ﴾ ،أسند الوعد إلى الله تعالى، "فلفظ الجلالة" مسند إليه، و"الوعد" مسند.

وقد تحدث النحاة عن وجود المسند إليه في الجملة ، مثل المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل، وإنهم لا يفرقون بين نائب الفاعل والفاعل في الأحكام، مثال : كُسِرَ الإناءُ، وانكسرَ الإناءُ ففي المثالين لفظ الإناء هي مسند إليه وإن اختلف المسند.

وأمّا المبتدأ فإن أصله التقديم وربما جاء متأخراً ،أما الفاعل لا يمتلك الحرية في الجملة فلا يجب أن يتأخر عن الفعل، مثل: ظهر الحقُّ أو الحقُّ ظهر ، فتقدم المسند إليه أو تأخره مقبول عند النحاة ،فنستنتج أن المسند إليه يكون اسماً ولا يكون فعلاً، ويجوز تقديمه أو تأخيره في حال كانت الجملة اسمية ،فيتقدم المبتدأ على الخبر، أمّا في الجملة الفعلية لا يجوز تقديم المسند إليه (الفاعل أو نائب الفاعل) على الفعل.

ويقول ابن هشام:" المبتدأ اسمٌ أو بمنزلته ، مجرّد من العوامل اللفظية أو بمنزلته ، مخبّرٌ عنه، أو وصفٌ رافعٌ لمكتفى به، فالاسم نحو الله ربّنا ومحمدٌ نبينا والذي بمنزلته نحو﴿ إن تصوموا خيرٌ لكم ﴾" ، والعلامة الإعرابية للمبتدأ هي الرفع وفي هذا يقول سيبويه معرفاً المبتدأ:" كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام ، والمبتدأ والمبنى عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه، فالمبتدأ الأول والمبنىّ ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه" ، فالمبتدأ الذي هو المسند إليه والاسم المبني عليه الذي هو الخبر؛ أي المسند علامتهما الإعرابية هي الرفع.

ويشترط في المبتدأ أيضاً أن يكون معرفة لأنه إذا كان نكرة قد يؤدي إلى أمن اللبس، ولا فائدة من الإخبار عن النكرة، لأن الحكم على المجهول لا يفيد، وفي هذا يقول ابن يعيش(ت ٦٤٣):" الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وهو القياس، وقد يكون نكرة موصوفة أو غير موصوفة" .

وخلاصة القول أن المبتدأ اسم موصوف معرفة حقه التقديم لأنه محكوم عليه، وقد يرد مصدراً مؤولاً كما أنه يخالف الأصل فيقدم ما حقه التأخير ويؤخر ما حقه التقديم.

ب . المسند: لقد عرف علماء العربية الخبر تعريفات متباينة لفظاً متفقة معنى، فمن ذلك قولهم: " هو المسند الذي تتم به الفائدة" ، وكذلك يقول ابن يعيش:" الخبر هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً... وهو المعنى الذي تتم به الفائدة من الحديث بالمبتدأ وهو المعنى المراد الإخبار به عنه ولذا فإنّ التصديق والتكذيب للمعنى يقعان في معنى الخبر" .

ويأتي المسند فعلاً تامّاً كقوله تعالى:﴿قد أفلح المؤمنون﴾ و"أفلح" فعل تام وهو مسند، و"المؤمنون" مسند إليه،و اسماً للفعل الذي هو لفظ يقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها وفي عملها، مثل قوله تعالى:﴿هيهات هيهات لما توعدون﴾ فاسم الفعل "هيهات" بمعنى بَعُدَ، و خبراً للمبتدأ كقوله تعالى:﴿المالُ والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ فـ " زينة" خبر وهي مسند، ومبتدأً مكتفياً بمرفوعه فهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي ورفع فاعلاً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً وتم الكلام به مثل: "أقائم الرجلان" فـ "قائم" مبتدأ وهو مسند لأن " الرجلان" فاعل له سدّ مسدّ الخبر، وما أصله خبراً للمبتدأ

وهو : أ. خبر كان وأخواتها، كقوله تعالى:﴿وكان الله عليماً حكيماً﴾ فـ "عليماً" مسند، لأنه خبر "كان" وهو خبر للمبتدأ في أصل الجملة".

وأيضاً يقع المسند خبراً لـ إن وأخواتها، نحو قوله تعالى:﴿ وإنّ الله ربّي وربّكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم﴾ فـ " ربي" مسند لأنه خبر "إن" وهو خبر المبتدأ في الأصل.

و مفعولاً ثانياً لـ "ظن" وأخواتها: كقوله تعالى:﴿ وما أظن الساعة قائمة﴾ فـ "قائمة" مسند لأنها المفعول الثاني لـ " ظن" وهي خبر في الأصل.

وكذلك مفعولاً ثالثاً لـ "رأى" وأخواتها: مثل" أرأيتك العلم نافعاً" فـ "نافعاً" مسند، لأنه المفعول الثالث لـ " أرى" وأصله خبر المبتدأ.

ومصدراً نائباً عن فعل الأمر: كقوله تعالى:﴿ وبالوالدين إحساناً﴾ .

وهكذا فقد اعتمد النحاة في تصنيفهم على معايير يميزون فيها بين المسند والمسند إليه من خلال الوظيفة والحركة والموقع والعامل المحدث للحركة .

جـ . الرابط بين المسند والمسند إليه: تعرّض النحاة إلى موضوع الرابط وعدّوه من أهم الشروط الأساسية في الجملة العربية والتي لولاها لما كان للتركيب الإسنادي انتظام، فلقد عدّ النحاة وسائل الربط بين ركني الإسناد في الجملة الاسمية هي:

1. **الضمير**: وهو الأصل لأن وظيفته الربط بين أجزاء الجملة، ويعد من أقوى الروابط إذ به ترتبط معظم الصيغ بعضها ببعض؛ أي من حيث العدد والنوع (إفراداً وتثنية ، وجمعاً، وتذكيراً، وتأنيثاً) سواء أكانت مذكورة أو محذوفة أما المذكورة نحو: (قام زيد، والولدان قاماً، والأولاد قاموا، والبنات قمن) .

ومن شواهد حذفه قوله تعالى:﴿ ... وكل وعد الله الحسنى والله بما تعملون خبيرٌ﴾ .فـ (كل)هي المبتدأ، والجملة الفعلية خبر، والعائد محذوف، والتقدير(وعده الله...).

2. إعادة المبتدأ بلفظه في الخبر:

وذلك نحو قوله تعالى:﴿الحاقةُ ما الحاقةُ وما أدراك ما الحاقةُ﴾ . فالجمل ما الحاقة تكرر فيها المبتدأ بلفظه ومعناه الدال على التفخيم والتهويل.

3. اسم الإشارة: لا يكون رابطاً إلا إذا كان في جملة الخبر مبتدأ ثانياً ، ومن أمثلة الربط بالإشارة قوله تعالى:﴿ فمن افترى على الله الكذب من بعد ذلك فأولئك هم الظالمون﴾ ، فاسم الإشارة "أولئك" يعرب مبتدأ ثانٍ وهو بلفظ الجملة الاسمية نيابة عن الضمير.

4. **أن يكون في المبتدأ لفظ عام يشمل المبتدأ وغيره**، مما أو ممن في جنسه، ويرد ذلك غالباً في أسلوب المدح أو الذم كأن تقول مثلاً: الإسلام نعم الدين . أبو جهل بئس الرجل . فحملتا نعم الدين وبئس الرجل ، تستكملان كل من الدين، والرجل .

5. **إعادة المبتدأ بمعناه:** أي أن المبتدأ أو ملفوظان لمدلول واحد نحو: قولي الله حسبي . فـ (الله حسبي) ليس شيئاً غير (قولي) فالخبر في الجملة هو المبتدأ نفسه من حيث المعنى .

وهكذا فإنّ الرابط بين المسند والمسند إليه يتنوع بين ضمير واسم إشارة ومبتدأ بلفظ عام شامل للمبتدأ وغيره ، وأن يكون المبتدأ و الخبر متفقان في المعنى ، إضافة للعطف بفاء السببية .

ولكن يلاحظ بين المسند والمسند إليه شيء ثالث هو الرابط المعنوي بينهما، وقد يوجد في اللفظ ما يدل عليه" كحركة الإعراب، وكضمير الفصل بين المبتدأ والخبر" .

- **الإسناد عند النحاة القدماء:**

لقد تحدّث النحاة عن مفهوم الإسناد، مبيّنين أنّه العمدة في بناء الجملة العربيّة، وأنّه يقوم على ركنين لا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر، وهما المسند والمسند إليه ، واستقرّ العرف عندهم أن المسند هو الخبر في الجملة الاسمية والفعل في الجملة الفعلية، وأنّ المسند إليه هو المبتدأ في الجملة الاسمية والفاعل في الجملة الفعلية.

ويعدّ سيبويه أول نحوي أشار إلى مفهوم الإسناد، وقد أفرد في كتابه (الكتاب) باباً مستقلاً تحدّث فيه عن مصطلحي المسند والمسند إليه فقال:" وهما مالا يغنى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنىّ عليه، وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدٌ من الآخر في الابتداء، وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً ، وليت زيداً منطلقٌ؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده" .

وذكر الفراء(ت ٢٠٧هـ) مصطلح المسند والمسند إليه، في أثناء تعليقه على قولك:" ضقت به ذرعاً"، قائلاً:" لأنك تقول: ضاق ذرعي به، فلمّا جعلت الضيق مسنداً إليه، فقلت: (ضقت)، جاء الذرع مفسّراً، لأن الضيق فيه" ، فالفراء جعل المسند إليه هو الفعل والمسند هو الفاعل.

وجاء في تعريف ابن جني للمبتدأ أنه كل اسم ابتدأته، وعريّته من العوامل اللفظية، وعرّضته لها، وجعلته أولاً لثانٍ يكون الثاني خبراً عن الأول ومسنداً إليه، وهو مرفوع بالابتداء، أمّا الخبر فهو كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدّثت به عنه ، فالمبتدأ هو الاسم الذي تبتدئ به الجملة وهو مسند إليه والخبر هو الاسم الذي يسند إلى المبتدأ.

وبيّن ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) أن تركيب الإسناد هو أن تركّب كلمة مع كلمة، تُنسب إحداهما إلى الأخرى إذا كان لإحداهما تعلّق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة ،فالإسناد عند ابن يعيش هو تركيب يضم كلمتين تسند إحداهما إلى الأخرى تتم الفائدة بهما ويتضح المعنى.

وأضاف أن الإسناد وصف دال على أن المسند إليه اسم، إذ كان ذلك مختصّاً به، لأن الفعل والحرف لا يكون منهما إسناد، وذلك لأن الفعل خبر، وإذا أسندت الخبر إلى مثله لم تفد المخاطب شيئاً، إذ الفائدة إنما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف، ولا يصح أن يسند إلى الحرف أيضاً شيء ، لأن الحرف لا معنى له في نفسه، فلم يفد الإسناد إليه، ولا إسناده إلى غيره ، والإسناد الجملي هو الرابطة المعنوية الكبرى، ولو جرّد الكلام من الإسناد لصار كالأصوات التي ينعق بها غير معربة على حدّ تعبير الزمخشري في أثناء حديثه عن المبتدأ والخبر: "لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة لأنّ الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب" ، فلقد اختلف النحاة في أن المبتدأ هو المسند إليه والخبر هو المسند في الجملة الاسمية، وأمّا في الجملة الفعلية فالفعل مسند ، والفاعل مسند إليه وذلك لأن أحد أجزاءالكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة ، ولابدّ له من طرفين: المسند والمسند إليه، فنجد أن الإسناد هو رابطة معنوية تربط بين لفظين هما المسند والمسند إليه ، ومن دون الإسناد لا تتم الفائدة ولا يتضح المعنى.

- **الإسناد عند النحاة المحدثين:**

تابع النحاة المحدثون ما جاء به سيبويه والأقدمون من فهم للإسناد ، لكنهم اختلفوا في فهمهم لما ذكره سيبويه في كلامه على المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية، فمنهم من نسج على منوال النحاة السابقين، فذهب إلى أنه كان يرى أن المسند إليه هو المبتدأ ، وأن المسند هو الخبر، ومنهم من اتجه اتجاهاً جديداً، فذهب إلى أنه كان يرى عكس ذلك.

ذكر الدكتور محمد مهدي المخزومي أن الإسناد عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه، وذلك في أثناء حديثه عن الجملة التامة، موضحاً أنها تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية، هي :المسند إليه أو المتحدث عنه ،أو المبني عليه، و المسند الذي يبنى على المسند إليه ، ويتحدث به عنه، والإسناد ، أو ارتباط المسند بالمسند إليه .

مثال: "هبّ النسيم" ، تعبر هذه الجملة عما تم في الذهن من صورة تامة قوامها المسند إليه، وهو النسيم، والمسند هو الفعل هبّ، ثمّ إسناد الهبوب إلى النسيم، فالعملية الذهنية التي ربطت الهبوب بالنسيم هي الإسناد.

وتحدّث الدكتور تمام حسان عن الإسناد في أثناء توضيحه أن العلاقات السياقية قرائن معنويّة تفيد في تحديد المعنى الإعرابي، ممثلاً لذلك بعلاقة الإسناد، فرأى أن هذه العلاقة هي الرابطة بين المبتدأ والخبر، ثمّ بين الفعل والفاعل أو نائبه، وأنها تصبح عند فهمها وتصوّرها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ والثاني خبر، أو على أن الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل ، وعلاقة الإسناد عند معظم الدارسين هي علاقة معنوية تربط بين المسند إليه والمسند، فهي نواة الجملة في أبسط أشكالها إلى أن تتسع وتتعقد بإنشاء علاقات أخرى، فتحتاج إلى ما يربط تلك العلاقات بالنواة الأولى للإسناد، فتلجأ اللغة حينئذ إلى إيجاد وسائل تجسدها الروابط اللفظية، بغية تحقيق الاتصال بينها وإبعاد أي لبس أو غموض قد يكتنفها.

وما دامت علاقة الإسناد علاقة معنوية، فإنها تقتضي ما يدعمها ويعزّز ترابط عناصرها، من قرائن لفظية تخص الجملة والعناصر المكونة لها، مما يعين على تحديد نوع الجملة إذا كانت اسمية أو فعلية، والشروط الواجب توافرها في كل عنصر من عناصر بنائها، كالمطابقة في النوع والعدد والتعيين والإعراب، وكذلك الرتبة، لمعرفة البنية الأساسية لكل جملة في ترتيب عناصرها، بما أصبح يعرف عند تمام حسان بنظرية (تضافر القرائن) ، فالعلاقة بين المسند والمسند إليه هي علاقة معنوية يدعمها تضافر القرائن التي تربط بين عناصرها مما يسهم في إضفاء صفة الاسمية أو الفعلية على الجملة العربية.

وذهب د. عباس حسن إلى أنّ الإسناد هو إثبات شيء لشيء، أو نفيه عنه، أو طلبه منه، وأضاف أن اللفظ الذي نسب إلى صاحبه فعل شيء أو عدمه أو طلب منه ذلك يسمّى مسنداً إليه، (أي منسوباً إليه الفعل أو الترك أو طلب منه الأداء)، أمّا الشيء الذي حصل ووقع، أو لم يحصل ولم يقع، وطُلب حصوله فيسمّى مسنداً، ولا يكون المسند إليه إلاّ اسماً، والإسناد هو العلاقة التي دلّت على أنّ المسند إليه اسم .

وهناك نحاة محدثون قرروا العودة إلى كتاب سيبويه ، لكي يتبنوا رأيه في مسألة المسند والمسند إليه بأنفسهم من خلال ما جاء فيه، لكيلا يكونوا عالة على الآخرين.

فقد توّقف الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف عند الإسناد ، فبيّن أنه ينبغي التفريق بين نوعين من الإسناد أحدهما يكون في جملة ، والآخر في مركّب اسمي، يعدّ عنصراً في جملة، وهما الإسناد الجملي والإسناد الإفرادي، ورأى أن الأول هو الرابطة المعنوية الكبرى بين طرفي الإسناد ، وقسّمه إلى فعلي ، يكون بين الفعل والفاعل، وخبري يكون بين

المبتدأ والخبر، ووصفي يكون بين الوصف و مرفوعه المكونين جملة، كقولك: أناجح المحمدان؟ أمّا الثاني فهو الذي يكون بين المصدر وفاعله، والاسم المشتق وفاعله، كقولك: جاء محمد ضاحكاً وجهه .

ونعتقد أن الدكتور محمد حماسة قد أتى بهذين المصطلحين كبديلين عن مصطلحي الرضي، وهما الإسناد الأصلي والإسناد غير الأصلي من دون أن يشير إليهما، وخلاصة الأمر أن المحدثين انقسموا في الإسناد إلى قسمين ، قسم تابع ما جاء به النحاة القدماء واتجه اتجاهاً تقليدياً ، وقسم جدد وقرر العودة إلى كتاب سيبويه .

- **الإسناد عند البلاغيين:**

الإسناد المجازي هو نوع من أنواع المجاز ولعله من أنسب تسميات المجاز لوضوح تسميته ودلالته الواضحة كونه يهتم بناحية الإسناد من جهة ومجازية الاستعمال من ناحية الفاعل من جهة أخرى .

فيعرفه الخطيب القزويني قائلاً:" هو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأول" ، وبذا يكون الفرق بين الإسناد الحقيقي والإسناد المجازي أنه في الحقيقي إسناد الفعل إلى ما هو له، وفي المجازي إسناده إلى ملابس له، وعند إسناد الفعل إلى الملابس لابد أن يكون هذا الإسناد بتأول، وقول (بتأول) يخرج نحو قول الجاهل " شفى الطبيب المريض" فإن إسناده الشفاء إلى الطبيب ليس بتأول .

وقول بتأول يخرج نحو قول الجاهل " شفى الطبيب المريض" فإن إسناده الشفاء إلى الطبيب ليس بتأول ولهذا لم يحمل قول الشاعر الحماسي:

أشاب الصغير وأفنى الكبير كر الغداة ومر العشي

على المجاز مالم يعلم أو يظن أن قائله لم يرد ظاهره.

والواضح مما سبق أن الخطيب القزويني يشير إلى ضرورة وجود القرينة التي تدل على أن المتكلم قد تجوز في الإسناد، وقد تكلم عبد القاهر قبله عن هذه القرينة وبين أنها إما أن تكون استحالة وقوع الفعل من الفاعل كقولك:" محبتك جاءت بي إليك"، وإما أن تكون راجعة إلى ما يعلم من حال المتكلم واعتقاده.

الخاتمة

النتائج والتوصيات:

1. إنّ معنى الجملة ليس مجموع معاني مفرداتها التي تتألف منها، بل هو حصيلة تركيب هذه المفردات في نمط معين حسب قواعد لغوية محددة، فنسق الجملة وكيفية ترتيب الأجزاء فيها مما ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار.
2. ليس للجملة تعريف متفق عليه عند النحويين العرب، بل المتفق عليه أنها مكونة من وحدات أصغر منها هي الكلمات، والمعنى اللغوي للجملة يتضح في التعبير عن مجمل الشيء وجمعه.
3. إن الجملة العربية من حيث التسمية عند النحاة نوعان مشهوران هما الجملة الاسمية والجملة الفعلية تربط بين ركنيهما علاقة إسنادية .
4. إنّ مصطلح الإسناد ظاهر عند النحاة القدماء والمحدثين وعند البلاغيين أيضاً، وإن قرينة الإسناد والوظيفة التي يؤديها ضرورية لإنتاج التراكيب اللغويّة السليمة الواضحة ، فدوره الإفادة والإخبار، و أهميته تكمن في كونه معياراً و شرطاً في تحقق الجملة عند النحاة ، وقيمته تتجلى في إفادة المعنى ومطابقة الكلام لمقتضى الحال.

5. الإسناد يمثل ركيزة هامّة من ركائز النحو العربي، فهو عماد البناء الذي تقوم عليه الجملة العربية وهو مفهوم معنوي يتبدّى في لفظين هما المسند والمسند إليه، فهما لبّ الجملة ونواتها، إذ لا يمكن أن يستغني أحد عن الآخر، ولكل من المسند والمسند إليه مواضع ضمن الجملة العربية لا يحل أحدهما محل الآخر فيها.

6. إنّ النحاة القدماء قرنوا الجملة بالفائدة ، ولكنّ بعضهم لم يفرّق بين الكلام والجملة وجعلها مرادفة للكلام، وقد اهتمّ النحاة المحدثون بالجملة لكنهم لم يفرقوا بين مصطلحي الكلام والجملة، فالجملة لديهم هي وسيلة للتعبير عما يدور في ذهن المتكلم فتنقلها إلى ذهن السامع وتتركب من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، فلم يختلف المحدثون عن القدماء كثيراً في ذلك.

7. الإسناد المجازي هو لون من ألوان المجاز ولعله سمّي بذلك كونه مصطلحاً جامعاً للإسناد والمجاز، ففي الإسناد المجازي يسند الفعل إلى ملابسه ولابد لذلك من وجود قرينة لفظية تدل على ذلك.

8 . العلاقة بين المسند والمسند إليه هي علاقة معنوية يدعمها تضافر القرائن التي تربط بين عناصرها مما يسهم في إضفاء صفة الاسمية أو الفعلية على الجملة العربية، ويوجد روابط معنوية بين المسند والمسند إليه تتنوع بين ضمير واسم إشارة والعطف والشرط وفاء السببية ، وقد يوجد في اللفظ ما يدل عليه كحركة الإعراب، وكضمير الفصل بين المبتدأ والخبر.

9. تتجلى أهمية الإسناد من خلال الربط بين ركني الجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية، فالإسناد يؤدي وظيفة مهمة ضمن الجملة العربية ، فلا يمكننا إنشاء جملة مفيدة من دون وجوده ، فالفعل لا يشكّل جملة لوحده أو معنى مفيداً من دون الفاعل ، والمبتدأ أيضاً كالفعل لا يشكّل جملة لوحده ومعنى من دون الخبر، فالعلاقة المعنوية المفيدة التي يؤديها الإسناد في تكوين جملة مفيدة تؤدي معنى مفيد من خلال إسناد أحد ركني الجملة إلى الآخر.

المصادر والمراجع:

. *القرآن الكريم.*

1. *إحياء النحو*، إبراهيم مصطفى (ت ١٣٨٢هـ . ١٩٦٢م)، القاهرة،ط١٣،١٤١٣هـ . ١٩٩٢م،ص ٥٣.٥٥.

2. *أسرار البلاغة*، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجة، و د. عبد العزيز شرف، دار الجبل، بيروت، د. ط، ١٩٩١م.

3. *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، ابن هشام الأنصاري، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، د. ط، د.ت.

4. *الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي* ، تحقيق حسن شاذلي فرهاد، دار التأليف،مصر،ط١، ١٩٦٩م.

5. *الإيضاح في علوم البلاغة*، تأليف الخطيب القزويني، دار الكتب العلية، بيروت . لبنان، د. ط، د.ت.

6. *بناء الجملة العربية*، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة،د.ط،٢٠٠٣م.

7. *البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها* ، عبد الرحمن حسن حنبك الميداني، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت،ط١، ١٩٩٦م.

8. *التعريفات، الشريف علي بن محمد الجرجاني*، مكتبة لبنان، بيروت،ط٢، ١٩٨٥م.

9. *جامع الدروس العربية* ، تأليف الشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية،ط٢٨، ١٩٩٣م.

10. *الجملة العربية تأليفها وأقسامها* ، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان،ط٢، ٢٠٠٧م.

11. الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د. ط، د.ت.

12. *شرح قطر الندى وبل الصدى*، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان،ط٤، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م.

13. *شرح المفصل* ، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ت.

14. في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت . لبنان،ط٢، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.

15 . *كتاب العين*، تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفي سنة ١٧٠هـ ، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان،ط١٤٢٤،١هـ . ٢٠٠٣م .

16. *الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)* ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة،ط٣، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م.

17. *اللغة العربية معناها ومبناها* ، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء . المغرب،د.ط، ١٩٩٤م.

18. *اللمع في العربية*، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر ، عمان،د.ط، ١٩٨٨م.

19. *معاني القرآن* ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، عالم الكتب،ط٣، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

20. *المعجم الوسيط*، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية،ط٤، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م.

21. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا،بيروت،د.ط،١٤١٦هـ . ١٩٩٥م.

22. *من أسرار اللغة*. د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،ط٣، ١٩٦٦م.

23. *النحو الوافي*، د. عباس حسن ، دار المعارف، القاهرة،ط٥، د.ت.

24. *همع الهوامع في شرح الجوامع*، جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان،ط١، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.